

قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٤

تخفيض الرسوم عن عقود الرهن العقارية  
التي تمقد مع البنك الصناعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣  
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص برسوم التسجيل ورسوم  
الحفظ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى الرسوم الصادر بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٤٩ بإنشاء البنك  
الصناعي ؛

وهل ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه  
تخضع الرهن العقارية التي تمقد مع البنك الصناعي لرسوم نسبي قدره نصف  
في المائة - كما تعفى من الرسم الذي انحصر بالشطب الخمسة الآلاف جنيه  
الأولى من هذه العقود .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ٦ رجب سنة ١٣٧٣ ( ١١ مارس سنة ١٩٥٤ )

محمد نجيب لواء ( أ . ح )

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء ( أ . ح )

وزير العدل

أحمد حسني

قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٤

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣  
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ قسم (١٦ وزارة  
المواصلات ) فرع ٣ ( مصلحة السكك الحديدية ) باب ١ ( ماهيات وأجر  
ممرات ) اعتماد إضافي قدره ٥٤,٥٠١ ج ( أربعة وخمسون ألفاً وخمسة  
وواحد من الجنيهات ) لتحسين كادر خدمة القاطرات .

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والمواصلات تنفيذ هذا  
القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر الجمهورية في ٦ رجب سنة ١٣٧٣ ( ١١ مارس سنة ١٩٥٤ )

محمد نجيب لواء ( أ . ح )

وزير المواصلات وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء

( قائد جناح ) جمال سالم عبد الجليل ابراهيم العمري محمد نجيب لواء ( أ . ح )